

بيان صحفي
٦ سبتمبر ٢٠١٢

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٦ سبتمبر ٢٠١٢ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% على التوالي، والإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥%.

استمر المعدل السنوي للتضخم العام في الانخفاض ليصل الى ٦,٣٩% في يولية مقارنة بـ ٧,٢٦% في شهر يونية على الرغم من الارتفاع الشهري البالغ ٠,٣٨% في يولية ٢٠١٢. كذلك استمر المعدل السنوي للتضخم الأساسي في الانخفاض ليصل الى ٦,٣٤% في يولية ٢٠١٢ مقارنة بـ ٧,٠٤% في الشهر السابق على الرغم من الارتفاع الشهري البالغ ٠,٥٨% في يولية ٢٠١٢. وترجع التطورات الشهرية الأخيرة في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين والتضخم الأساسي الى انخفاض أسعار بعض السلع الغذائية، في حين شهدت أسعار السلع غير الغذائية تغيرات محدودة. ومن الجدير بالذكر أن استمرار الارتفاعات الأخيرة التي تشهدها الأسعار العالمية للغذاء قد يؤدي الى زيادة المخاطر المحيطة بالتضخم، هذا فضلا عن احتمالية عودة الاختناقات في توزيع السلع في الأسواق المحلية وعدم مرونة آليات العرض.

وقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٥,٢% خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٢/٢٠١١ بعد الارتفاعات المتواضعة التي سجلها خلال الربع الأول والثاني من ذات العام والذي بلغ متوسطها ٠,٣٥%. وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بتأثير فترة الأساس عن الربع المماثل من عام ٢٠١١/٢٠١٠ والذي شهد خلاله النشاط الاقتصادي اضطراباً على خلفية التطورات السياسية. والجدير بالذكر أن الناتج المحلي الاجمالي سجل ارتفاعاً قدره ١,٨% خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠١٢/٢٠١١ مدعوماً ببيوار التعافي في قطاع التشييد والبناء التي لم تكن كافية لتحديد أثر الانخفاض في قطاعي الصناعة والسياحة. وفي ذات الوقت وأخذاً في الاعتبار حالة عدم التيقن التي واجهت المستثمرين خلال العام الماضي، فقد ظلت مستويات الاستثمار منخفضة خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٢/٢٠١١.

وبنظرة مستقبلية فمن الممكن أن تستمر المتغيرات السياسية الحالية في مصر والمنطقة العربية في التأثير على قرارات الاستهلاك والاستثمار وما لذلك من انعكاس سلبي على القطاعات

الأساسية في الاقتصاد، فضلاً عن ذلك فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي لازالت مستمرة على خلفية التحديات التي تواجهه بعض دول منطقة اليورو. وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة الى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مستقبلاً.

وفى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلى الاجمالى
بالإضافة الى حالة عدم التيقن فى الفترة الحالية، ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد
لدى البنك المركزى المصرى تعد مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد فى تعديل معدلات
العائد لدى البنك المركزى المصرى والعمل على استقرار الأسعار فى الأجل المتوسط.

دكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg